

في ما بعد البيع، يبقى التسليف، وفعاليته ثابتة، (في استعادة كتاب قديم وبيع جديد مع دفع قليل)، خاصة في الدوائر الشعبية. وهذه الطريقة، تتبعها جناحات الكتب في صيدليات «بوتس» في انكلترا، ويتبعها تاجر الروايات العاطفية الذي يعرض كتبه على مداخل المخازن والمصانع والمعامل.

ونلفت إلى أن مجرد شراء الكتاب، عملية عقيمة اقتصادياً إذا لم يستتبعها استعمال متال للكتاب. ولكن، قليلة جداً، هي الروايات التي تعاد قراءتها، مرة أو مرتين أو أكثر. والعامل، لكي يشتري كتاباً يقرأه مرة واحدة، يكون يساوي دقيقة القراءة بدقيقة العمل، فيما السينما تسره أكثر بما يساوي 20 ثانية عمل لكل دقيقة مشاهدة.

وفي بعض البلدان، تختلف النسبة أكثر. فليس من تعجب، أن أكثرية قرّاء المكتبات الشعبية، يختلفون إليها تهرباً من كلفة الكتاب.

وهنا، لن نتوقف عند المكتبات، التي قيل عنها الكثير بين دراسات وأعمال، لكن لمحة سريعة عنها تشير إلى أنها جدّ مزدهرة ونامية في انكلترا، حيث المنتسبون إلى المكتبات العامة تجاوز عددهم، عام 1955، الـ 13,500,000، فيما عدد الكتب المعارة بلغ 400 مليون. إذاً، هذا العدد الضخم، تجاوز رقم الدائرة المثقفة بكثير.

وفي فرنسا، حيث في كل مقاطعة، مكتبات مركزية للإعارة تغذي المكتبات المحلية، ثمة نتائج وإحصاءات لا تقل أهمية عما في انكلترا. ففي دوردونيا، مثلاً، عام 1954، كان 8,4% من السكان، مسجلين في مكتبات «التسليف» (أو الإعارة)، وكانت نسبة الإعارات تبلغ 5 كتب لكل مسجل (بينما هي في انكلترا 30 كتاب لكل مسجل). واللافت أن 6% من المزارعين و5% من العمال والحرفيين كانوا مسجلين، وهاتان المجموعتان تمثلان نسبة 42% من مجموع القرّاء. مع الإشارة، هنا، إلى أن قرّائاً مسجلاً في مكتبة، يوازي عدة قرّاء حقيقيين⁽¹⁾.

(1) عدد الكتب المبيعة أو المعارة، يجب ضربه بـ 3,5% للحصول على عدد القرّاء الحقيقيين. فتنقل الكتاب من يد إلى أخرى داخل العيلة الواحدة أو البناية الواحدة، عملية غامضة، لا تخضع لمقياس.